الثورة
الأحد 13 رجب 1433هـ 3 يونيو 2012م العدد (17365)
em:althawrah99@yahoo.com Fax:332505 - 336770

المتعاقدون في الجامعات اليمنية وحلم التثبيت!!

د/ سعاد سالم السبع

■ من مضاعفات الفساد في الجامعات اليمنية ظهور مشكلات التقاعد، والتعاقد؛ وقد تناولنا في مقال سابق جزءا من مشكلات التقاعد، واليوم نثير مشكلة التعاقد ..

لا شك أن التقاعد والتعاقد مرحلتان متضادتان في المعنى؛ لكن اللغة العربية شاءت لهما أن يولدا من مشتقات حرفية واحدة على الرغم أن معناهما وزمنهما مختلف؛ فالتعاقد يعني بدء العمل، وبدء الحياة ، وبدء الأمل في المستقبل. والتقاعد يعني نهاية العمل رسميا، وبدء الزهد ، وبدء حصاد نتائج العمل ، والاستمتاع بثماره بعيدا عن قيود العمل الرسمي الروتيني.

وعلى الرغم من حتمية مرور الموظف بالمرحلتين كمرحلتين طبيعيتين في حياة الموظف إلا أن الأمرين يمثلان مشكلة في بلادنا، لأن الكبار في بلادنا تعودوا ألا يحتكموا لقانون التوظيف إلا عندما يكون القانون في صالح رغباتهم، أما إذا وقف القانون ضد رغبة محددة من رغباتهم، فإنهم جاهزون لكسر النظام والالتفاف على القانون بالمال أو بالوجاهة أو بالسلاح ، أو حتى بالتزوير إذا لم تنفع هذه الأمور لتمرير ما يريدون..المشكلة الكبرى أن مخالفة قوانين التوظيف تقع تبعاتها على الناس البسطاء وعلى الشرفاء وعلى الكفاءات، وينفذ منها المتسببون بالفساد، والمنتفعون بالمخالفات..

كنت أشرت إلى مشكلة المتعاقدين في جامعة صنعاء عام ٢٠٠٩م عبر مقال نشر في الجمهورية ثم في عدد من الصحف والمواقع الإلكترونية كان عنوانه (متعاقدون إلى نهاية العمر) ويبدو أن التعاقد قدر مكتوب على جباه المتعاقدين في الجامعات اليمنية لن يزيحه إلا فتح ملفات التوظيف فيها..

المتعاقدون المستحقون للتثبيت يعانون من الظلم لأن قضيتهم تلاشت بين أكوام من ملفات التوظيف غير المبرر الذي دفع أصحابه إلى الجامعات اليمنية بفعل الوساطة والمحسوبية؛ نعم فهناك كثير من الوظائف التعاقدية في الجامعات اليمنية لم تتم بناء على معايير الكفاءة أو نتيجة لحاجة أساسية في الجامعات، بل تم التعاقد مع أصحابها فقط لأنهم أبناء موظفين لهم نفوذ في الجامعة، أو أبناء أعضاء هيئة تدريس مقربين من أصحاب النفوذ، أو من الأصحاب والأقارب للمسئولين عن التوظيف، أو تم التعاقد معهم لأسباب سياسية..

ولذلك ضاعت ملفات المستحقين للتثبيت في هذا الزخم، واستمرأ الكبار عملية استمرار التعاقد لأنهم وجدوا فيه وسيلة لإذلال الموظف المتعاقد وإرغامه على تحمل ما لا يطيقه من أعمال خوفا من الاستغناء عنه، ويتجاهل الكبار أثر هذا الظلم على مستقبل الجامعات؛ حيث أن كثيرا من المتعاقدين صاروا يحلمون بالتثبيت الوظيفي، ليس لحبهم في العمل وإنما لتصبح لديهم قوة تمكنهم من رد الصاع صاعين لمن تسبب في إذلالهم، والنتيجة أن المؤسسة هي المتضررة وليس الأشخاص المتسببين في الظلم..

كثير من المتعاقدين يشعرون بالظلم لأنهم يشاهدون بأم عيونهم موظفين ثابتين غير ملتزمين بالدوام في أعمالهم لأن أحدا لا يستطيع عقابهم أو فصلهم، بينما هم يتحملون كل أعباء المؤسسة نيابة عنهم دون تقدير وبلا استقرار..

الجامعات اليمنية تحتاج إلى فتح ملفات المتعاقدين لفحصها وتطبيق المعايير العلمية والقانونية على أصحابها، ولإنصاف المتعاقدين الذين مرت عليهم سنوات طويلة يتكبدون العناء بصمت، ويتحملون مسئوليات الكثير من الثابتين (المزوغين) الذين تصلهم مرتباتهم وحوافزهم كاملة إلى بيوتهم لأنهم من المحظوظين، بينما المتعاقدون محرومون حتى من أجر يساوي الجهد اليومي في الوظيفة..

ينبغي للجامعات اليمنية أن تتابع الأداء، (الإنجاز) وليس الدوام الجسدي للموظفين (الثابتين،والمتعاقدين) جميعا؛ فبعض الموظفين يأتي فقط ليوقع على حافظة الدوام ثم يختفي كالزئبق، ويترك العمل لزميله الملتزم أو للمتعاقد الخائف ليتحمل كل العبء، والمؤلم حقا أنك حين تسأل عن الموظف الغائب تجد زميله الثابت يخبرك بالحقيقة وأنه لم يحضر، أو خرج ولن يعود إلا نهاية الدوام ، بينما تجد المتعاقد يحاول أن يصنع له المبررات لينال رضاه، فيبادر بابتسامة بائسة: هو في المكتب الفلاني، خرج لتوقيع أوراق مهمة، عنده اجتماع مهم، هو في مهمة خارج الجامعة..

المترددون على المكاتب الإدارية في الجامعات اليمنية يعلمون علم اليقين أن أكثر من ٨٠٪ من أعمال الجامعات يؤديها المتعاقدون، فأين كادر الجامعات الوظيفي الثابت؟ وكيف تسمح إدارات الجامعات لأناس ليسوا ثابتين في الجامعات بتولي المهام الإدارية فيها؟ ولماذا لا تسعى لتثبيتهم بدلا عن غير الملتزمين أو الذين يرفضون التقاعد من الثابتين رغم وصولهم للأجلين أو أحدهما؟!

لابد من فتح ملفات الموظفين في الجامعات اليمنية، ومعرفة حجم الوظائف وعدد الموظفين، وتتبع الإنجاز الوظيفي أثناء الدوام الرسمي لأن الكثير من الأعمال ترحل لبعد الدوام من أجل الحوافز الإضافية، ولا بد من تصحيح وضع المتعاقدين في الجامعات اليمنية، وتثبيت من يستحق التثبيت منهم، لأن استمرار وضعهم غير المستقر سيدفعهم إلى الإحجام عن تحسين الأداء، وإهمال مسئولياتهم، أو تنفيذها بلا إتقان..

أسرع الطرق لهذا التصحيح هي تطبيق مبدأ الشفافية في كل شيء، وتمكين الباحثين من دراسة ملفات المنتسبين للجامعات اليمنية لاكتشاف أوجه الخلل واقتراح المعالجات التي تصلح حال الجامعات ولا تضر أحدا فيها..

تصحيح وضع الجامعات لن يتم إلا بتصحيح وضع الكادر البشري فيها لأن البشر هم الأساس في صلاح المؤسسة، ولا أزال أؤكد أن كشف الحقائق هو السبيل الأمثل لإيقاظ الضمائر النائمة وتطهير المؤسسات من الفساد بكل أنواعه..

إنها الجنة.. يا أبي!!

سامية صالح

●،، في زمن يختنق فيه الضمير وتحتضر الإنسانية، ويصير الإجرام واجباً دينياً مقدساً.. فلن يجمعنا وطن واحد، ولن تسعنا أرض.

هؤلاء المتسلحون بحقدهم الأعمى يتاجرون بأحزاننا ويشترون الجنة بأرواحنا.. أفقنا في صبيحة ٢١ مايو بميدان السبعين على جريمة تنشق منها السماء، ويتزلزل لها الكون. جثث تناثرت وأشلاء تطايرت لأرواح ودعت خلاءنا الموحش وتنسمت الحياة عند بارئها، شُيعت جنازاتهم بدموع تحتضن جراحها لا زلنا كما كنا نتمسك بالصبر والبلادة والسماحة الحمقاء.. ثلة من اللصوص يسلبون حياتنا وينتشرون في فجر ليلنا ويتمترسون وراء فرقتنا وأنانيتنا.. يملكون من سحر البيان وعذوبة الكلام، وبعض آيات قرآنية وأحاديث شريفة فسروها بأهوائهم ما يقلب الباطل حقاً ليصير الذئب راعي الحمى متدثرين برداء الإسلام وهو منهم براء..

ومرة أخرى ينكون جراحنا لنحني رؤوسنا خجلاً وندور في فلك المسئولية تجاه شباب مغرر بهم.. مذبوحون بأهمالنا وانشغالنا.. تلقفتهم أذرع خفية أغدقت عليهم بالرعاية والاهتمام وتلمس أوجاعهم فغسلوا أدمغتهم واستوطنوها بأفكارهم الشاذة ومعتقداتهم العليلة وجعلوا منهم سهاماً تصوب إلى أعناقنا وقنابل موقوتة..

يا سادتي ارتدوا الأكفان وشيعوا بعضكم وتقبلوا عزاءكم بأنفسكم فلا ندري من منا الضحية التالية، هؤلاء المغرر بهم يك شفون فداحة جرمنا بحقهم ،ومسؤلية كل أب وأم شغلته لقمة العيش عنهم، وكل داعية أجهد نفسه بحكم الضم في الصلاة والسربلة، وكل مدرس لم يغرس القيم والاخلاق في نفوس طلابه، وكل مسؤول... «لا يُسأل»، وبين مجتمع لاه وفراغ قاتل وأناس متأسلمين «قاعدون» على صمتنا.. في محكمة المسئولية، لا فرق بيننا وبين دعاة الإرهاب سوى أننا بعنا شبابنا وأبناءنا، وهم اشتروا!!

samia5o72@gmail.com

الوحدة اليمنية والمحافظة عليها في قلوب اليمنيين

د/عبدالله الفضلي

■ ،، لم تكن الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠م، حدثا عارضاً أو مرحلة تاريخية معينة، ولكنها كانت حدثاً وطنيا وعربياً ودولياً واجتمعت دول العالم على أن الوحدة اليمنية هي الوحدة الحقيقية في العالم العربي والإسلامي التي جسدت تطلعات الشعب اليمني وحققت له آماله وطموحاته عبر سنوات طويلة من النضال والكفاح منذ مطلع الستينيات من القرن الماضي حتى نهاية الثمانينيات من نفس القرن حينما بزغت شمس الوحدة وأشرقت بأنوارها المضيئة على كل منطقة يمنية شمالاً وجنوباً شرقاً وغرباً، حيث اعترفت دول العالم المنضوية تحت مظلة الأمم المتحدة وأعلنت اعترافها الرسمي والشعبي والحكومي والدولي وهي الوحدة الباقية حتى هذه اللحظة بعد الوحدة الألمانية التي ما زالت مستمرة حتى اليوم.

ونحن نحتفل بيوم الثاني والعشرين من مايو عام ٩٠م، نحن نحتفل أيضاً بالعيد الثاني والعشرين ليوم الوحدة المباركة وهو اليوم الوطني الأكبر الذي رفع هامات اليمنيين في كل بقاع العالم وقد رفرف علم دولة الوحدة اليمنية على أسطح وبوابات وميادين العالم، بما في ذلك المنظمات الدولية المنتشرة في كل مكان.

إن الوحدة اليمنية ليست مرتبطة بالأشخاص الذين تحققت الوحدة اليمنية في عهدهم فقد كان الشعب اليمني بأكمله في الشمال وفي الجنوب هو صانع الوحدة الأول وهو الذي خرج في مظاهرات تأييد ومباركة في كل شوارع وميادين المدن اليمنية وهو صاحب الحق الأول في تحقيق الوحدة اليمنية فهي ملك الشعب اليمني وملك الأجيال المتعاقبة، فالأشخاص زائلون لا محالة، ولكن يبقى الوطن هو الوريث الشرعي للوحدة اليمنية ونحن سعداء بأن نحتفل في هذا العام بالعيد الثاني والعشرين ليوم الثاني والعشرين من مايو عام ٩٠م، وقد ترسخت الوحدة اليمنية في عقول وقلوب الأجيال خاصة تلك الأجيال التي نشأت وترعرعت وتعلمت في ظل الوحدة اليمنية ولا تعرف شيئاً عن رموز الماضي وبالتالي فهي غير حاقدة على الوحدة أو رافضة لبقائها، ولكن هناك من الأشخاص الذين يعدون بأصابع اليد الواحد ممن فقدوا سيطرتهم وتحكمهم بمصير أبناء المحافظات الجنوبية وقد دخل معظمهم في ذمة التاريخ وانتهت عودهم وتسلطهم وطغيانهم ولا تعرف الأجيال الجديدة عنهم شيئاً وقد عادوا يطلون برؤوسهم من على شاشات الفضائيات فيشككون بالوحدة اليمنية الكبرى ويطالبون بفك الارتباط والانفصال تحت حجج وبراهين وأقوال ضعيفة وواهية، وليس لها أساس قانوني أو شرعي.

ولكن الشعب اليمني الوحدوي العظيم لا يمكن أن يسمح بتفتيت دولة الوحدة أو محاولة زعزعة الأمن والاستقرار الذي دائماً ما يؤكد عليه المجتمع الدولي الذي يعد سنداً قوياً للوحدة اليمنية والوحدويين فكثيراً ما يردد المجتمع الدولي ثلاث كلمات راسخة عن اليمن وهي: المحافظة على وحدة وأمن وستقرار اليمن، وعدم السماح بتجزئة اليمن مرة أخرى بعد أن قطعت الوحدة شوطاً كبيراً في مجالات التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية خاصة وقد اندمج الشعب اليمني مع بعضه البعض في شتى مجالات الحياة من المهرة إلى صعدة إلى حجة والحديدة وأصبحت المصالح العامة متشابكة ولا يمكن لأي كان أن يعمل على زعزعة الأمن والاستقرار وإعادة عجلة التاريخ إلى الوراء.

وقد أكد المجتمع الدولي ممثلاً بمجلس الأمن التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي على دعوة اليمنيين كافة إلى حوار وطني مسؤول لحل الإشكالات والمعوقات والقضايا الساخنة للوصول إلى نتائج تصب في صالح الوحدة اليمنية ونحن كيمنيين ينبغي أن نحافظ على وحدتنا اليمنية الكبرى مهما كانت المؤامرات ومهما كان شأن العملاء ومهما كانت المغريات المادية فلن نفرط بالوحدة اليمنية ما دمنا أحياء على أرضها، فالوحدة ليست وحدة أشخاص أو اختلافهم، ولكنها وحدة وإرادة شعب وينبغي على الشعب اليمني أن يدافع عن وحدته وعلى أمنه واستقراره وعن حياته وعن معيشته بأي ثمن ولا نامت أعين الخائنين والجبناء.

E – aafadhli @ gahoo. com

طلقة طائشة

شوقي هائل.. (لا يسمع الكلام)

نبيل حيدر

■ منذ زمن بعيد ونحن نتمنى ونحلم بالعمل المؤسسي والقرار المؤسسي، منذ زمن بعيد استنزفنا منا وفينا أشياء كثيرة والخيالات تراودنا عن مسئول حكومي (لا يسمع الكلام) ولا ينظر إلا إلى ما تنص عليه مهام وواجبات الموقع والأنظمة التي تحددها . ويبدو محافظ تعز شوقي هائل من النوع الذي نحلم به ولهذا يواجه اليوم ما يواجه من اعتراضات في عمله وقراراته الأخيرة التي أوقفت تعيينات صدرت قراراتها مباشرة عن مسئول يتبعه بدون أن يكلف نفسه العودة إلى رئيسه في العمل وطرح مقترحاته عليه وفق الأصول والتراتبية الإدارية والمحلية، ولأن شوقي صمد أمام التدخلات غير القانونية التي تحاول ثنيه عن قراراته يتم التشنيع به وكأنه خارق الثوب والخارق غيره .

(لا يسمع الكلام) قاعدة أصيلة دأب على إطلاقها من ترفض تدخلاتهم وهم كثيرون يعتقدون أنهم الدولة وأن لهم حق الوصاية على القرارات والقوانين وعلى حركة المكنسة في يد عامل النظافة . هؤلاء تعودوا على أنهم آمر حاكم وسيد مطاع في مملكته، وبسببهم قصم ظهر الدولة ونمت دودة الفساد في المنطقة المقصوفة من الظهر وكبرت وصارت رعايتها واجبة ومقدمة على الواجب والسليم والصحيح، نتج عن ذلك مسئولين صاروا مجرد كرسي يقعد على كرسي .

و لأن كل شيء صالح للتحول إلى عادة صارت تلك عادة التهمت العمل المؤسسي، وصار شاذاً كل من (لا يسمع الكلام) ويرفض تمرير الرغبات والتوصيات الخاصة ولا يرضخ لخطاب الطلب المحاط بالوعيد المبطن . ذهب عديدون إلى بيوتهم بسبب ذلك وحطمت عزائم آخرين ولم ينج إلا خانع ومراوغ ومستسلم ولاعب على الحبال تحقيقاً لمكاسب خاصة وسريعة .

و يبدو البعض اليوم لا يزال مصراً على استنساخ دودة التدخلات وجعل المؤسساتية مجرد صرة رماد تفتح في وجه من لا يعرف الكواليس ودهاقنة الكواليس، ولا يدرك أسرار الكيد والتدبير الليلي . أمر مقزز جداً خاصة عندما يكون المجداف السياسي متحركاً فيه بقوة دونما اهتمام بما يجب أن تكون عليه الأمور لا ما يجب أن يكون عليه الأشخاص في الامتثال والانصياع لغير قبلة المؤسساتية والعمل الخالي من المكايدات وتصفية الحسابات النفوذية والتسلطية المسماة بالسياسية .